

مؤسسة أكال ليبيا (ALI)



إعلان التأسيس

10/10/2026

انطلاقاً من إيماننا بأن الأمازيغ جزء أصيل من تاريخ ليبيا وهويتها ومستقبلها، وأن حماية حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية جزء أساسي من بناء دولة عادلة ومستقرة، نعلن تأسيس:

مؤسسة أكال ليبيا

- مؤسسة مدنية مستقلة مكرسة لحماية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الأمازيغي في ليبيا كاملة داخل كافة الوثائق الدستورية والقانونية الحالية والمستقبلية في الدولة الليبية.
- نؤمن بأن ليبيا القوية والمستقرة هي التي تعترف بجميع أبنائها، وتحمي حقوقهم، وتضمن مشاركتهم الحقيقية في إدارة شؤون البلاد وصناعة مستقبلها.
- تدعم مؤسسة أكال المؤسسات الممثلة والمنتخبة من قبل الشعب الأمازيغي حسب المواثيق الدولية.
- تدعم المؤسسة حقوق الأمازيغ باعتبارها جزءاً من نموذج أوسع للمواطنة المتساوية، واللامركزية، والحكم الدستوري، بما يعود بالنفع على جميع الليبيين.

الأهداف والرؤية:

- تؤمن المؤسسة بأن ليبيا دولة واحدة ذات سيادة، وأن اعتماد نظام اتحادي واسع الصلاحيات لا ينتقص من وحدة الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، بل يهدف إلى إعادة توزيع السلطة بصورة دستورية وديمقراطية تضمن المشاركة المتكافئة لجميع المواطنين.
- ضمان مشاركة أمازيغية حقيقية وفاعلة في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية على جميع المستويات وتلتزم المؤسسة لغرض تحقيق أهدافها استعمال كافة الطرق والوسائل المشروعة.
- رصد ودراسة وإنهاء جميع أشكال التهميش والإقصاء والقمع وممارسات التهجير والدمج القسري بأشكاله المختلفة. بما في ذلك: التهميش السياسي والاقتصادي والإقصاء من مؤسسات الدولة وضعف التنمية المحلية وغياب التمثيل العادل.
- لا دولة عادلة مع احتكار مدينة أو منطقة أو قبيلة لمؤسسات الدولة ومناصبها، كما يحدث الآن، ولن نسمح لأي طرف باحتكار حق الليبيين في إدارة دولتهم وصنع قرارها، إذ يجب أن تكون مؤسسات الدولة ومقدراتها متاحة لجميع المواطنين على أساس الكفاءة والمواطنة وتكافؤ الفرص .

رؤيتنا المستقبلية:

تدعم المؤسسة إنشاء إقليم غرب ليبيا، الممتد جغرافياً من مدينة غدامس إلى مدينة زوارة، وفق إطار دستوري وقانوني.

وتتمثل رؤيتنا في:

- ضمان أن يبقى الإقليم جزءاً لا يتجزأ من الدولة الليبية الموحدة، دولة ليبيا.
- بناء مستقبل أفضل لجميع سكان الإقليم أمازيغ وعرب ومقيمين، على أساس المواطنة المتساوية والاحترام المتبادل والشراكة الكاملة في إدارة وتنمية الإقليم.
- وضع خطة اقتصادية وتنموية مستدامة طويلة المدى تهدف إلى خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار، ودعم الشباب، وتطوير البنية التحتية، وحماية الموارد الطبيعية.
- دعم إنشاء منظومة أمن إقليمية مهنية ومنضبطة تعمل في إطار القانون والدستور ومؤسسات الدولة الليبية الشرعية، وتكون مسؤولة عن حماية أمن وسلامة السكان والمجتمعات المحلية.
- تطوير قدرات الأمن الإقليمي والمحلي لمكافحة الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار غير المشروع، وحماية الحدود والممرات الحيوية، بالتنسيق مع السلطات والمؤسسات الوطنية المختصة.

الرؤية الاقتصادية والعلاقات الدولية

- تؤمن مؤسسة أكال بأن بناء ليبيا قوية ومستقرة يتطلب اقتصاداً حراً ومنفتحاً، يقوم على المنافسة العادلة، وحماية الملكية الخاصة، وتشجيع الاستثمار، وسيادة القانون، واللامركزية المالية، والتوزيع العادل للإيرادات الوطنية، وحماية الاستثمارات، ووضع أطر تنظيمية واضحة وقابلة للتنبؤ.
- كما تطمح المؤسسة إلى بناء ليبيا منفتحة على علاقات دبلوماسية واستراتيجية واقتصادية وسياسية كاملة ومتوازنة مع جميع دول العالم بدون استثناء، على أساس السيادة الوطنية والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل.
- وتدعم المؤسسة تطوير الشراكات الدولية في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الطاقة، والتجارة، والاستثمار، والبنية التحتية، والهجرة، ومكافحة تهريب البشر والمخدرات والجريمة المنظمة، بما يعزز أمن ليبيا واستقرارها وتنميتها، ويحمي حقوق الإنسان، ويدعم اندماجها في الاقتصاد العالمي.
- تدعم المؤسسة الإدارة الشفافة والقانونية للموارد الطبيعية في ليبيا، وتوفير حماية قوية للبيئة، وترسيخ ضمانات فعالة لمكافحة الفساد، وإرساء إطار استثماري مستقر وقابل للتنبؤ يحمي العقود والاستثمارات المحلية والدولية المشروعة.